

مجلس المناقصات يلزم باعطاء افضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بنسبة ١٠٪

أكد معالي مفوض بلديات ووزير التجارة والصناعة أن الحكومة تستطيع انتاج وسائل عملية والفعالة التي تضمن للمنتجات العمالية المنافسة المتكافئة في المناقصات وذلك من خلال صياغة المواصفات وتوجيه الاستثماريين لاجد المنتجات العمالية في اعتبار خاصة وان مشاريع وطنية تستخدمها لانتاجها بجودتها.

وقال معاليه خلال لقائه اسس مع اعضاء لجنة المناقصات ومسؤولي مشتريات من قطاع الحكومي والخاص والقطاع والمصانع واصحاب المصانع العمالية ان الهدف من مواصفاتها منح الترويج للمنتج الوطني هو تحقيق زيادة مستمرة في المبيعات من المنتجات الوطنية، لذا في ذلك من فوائد تعود على اقتصادات الشركات المنتجة وعلى الاقتصاد الوطني العربي.

واكد على انه قد تم خلال الفترة الماضية تنفيذ عدد من خطط الترويج للمنتج المحلي التي شتمت على فعاليات متنوعة، لعل من أبرزها: العرض المتكامل وسياقة المنتجات التجارية، والمسح الميداني للمنتجات العمالية، التي جرت اعدادها من قبل الجهات المعنية.

واضاف معاليه انه قد بدأ التنسيق مع القطاع الخاص في العام المنصرم من خلال استئجار ثم طرحه على الشركات المنتجة وشركات التوزيع والعمالة التجارية، بهدف التعرف على اعمارهم فيما يتعلق بتقييم حملات الترويج السليمة، وتأييد رغبة خريباتهم في استمرارية في المصانع المحلية، والمساهمة نحو تكلفتها المالية، وقد برزت ارادة قوية بما يتعلق بخطة طويلة المدى لبرامج الترويج، والاعتماد من المخرجات الجيدة حول بعض الفعاليات المبتكرة التي تشتمل عليها.

واكد ان هذا العام اتمكنا بتطوير نوعي في الاسلوب الذي تدرجنا عليه في السنوات الماضية، وذلك فيما يتعلق باعداد خطط الترويج، وتحديد المسؤوليات في تنفيذها وبمشاركة اربعة تجارة وصناعة وعمل، وجميعها من الصناعيين والموزعين واصحاب المحلات التجارية، ثم وضع برنامج شامل لانشطة متعددة من المواصلات لتدعيمها خلال هذا العام، وقد نفذت هذه الانشطة الفعالة الفعالة المتعددة من المصنّعين في السوق المحلي مثل فضاء المنتج العمالي المستنقفة، والمؤسسات التجارية، والمصنّعين والمستهلكين ووسائل الاعلام والهيئات الحكومية.

واكد ان عقد هذا اللقاء نفسه هو واحد من الانشطة التي اوصى بها معالي القطاع الخاص، ومن شأن ان ينجح اثناء الفرملة المحوري المفيد بين مسؤولي مجلس المناقصات، ومعالي الوزارات والهيئات الحكومية والشركات الكبرى - كونهما المستهدفة الاثر للمنتجات - وبين معالي الشركات الصناعية المنتجة، وهذا الاسلوب في تقريرنا هو التدخل المباشر والفعال للمعالجة المشكلات التي نهد من رواج للمنتج الوطني.

واستعرض معالي وزير التجارة والصناعة يقول: ليست مناسبة اليوم سوى واحدة من الفعاليات المتعددة التي يتم اعدادها حيث تضمن خطة الترويج للعام الجديد فعاليات اخرى توجّه الاهتمام نحو المنتجات الاستهلاكية وبعض المنتجات العمالية الاخرى وتتضمن الخطة ذلك انشطة ترويجية تستهدف بعض قطاعات محددة.

واكد على ان المرحلة القادمة سوف تشهد قيام العديد من المشروعات التنموية الحيوية بل المشروعات المفيدة على الخبز، ومشروعات الكهرباء والخدمات، والمشروعات السياحية المتكاملة، وهي مشروعات تتعاظم فيها الحكومة مساهمة اساسية، او توفر لها العديد من التسهيلات لاجل يصح في الاعلان لتوفير جزء من الحجم الكبير المرتقب من مشتريات هذه المشروعات لصالح المنتج الوطني.

وقال: بزيادة الاهتمام الاقتصادي لهذه البرامج مع تناسي المنافسة القائمة من المنتجات الانتهازية العمالية والافريقية، والشائخة على سبيل الخطأ التحريز وفتح الاسواق خاصة تحت ظل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الجبرفي الخليجي الجديد، وبالطبع فان صدور ايام هذه المنافسة يكون في العام الاول من خلال الارتقاء بالمواد، وتنسيب الانتاجية، وحلش تكلفة الانتاج.

ومن المبادرات الاقتصادية في انتاج في زيادة المبيعات من المنتجات العمالية، بعض اشكاله توسع المصانع الوطنية وزيادة فرص توظيف العماليين فيها، وذلك لتشارك الصناعة الوطنية في تحقيق احد اهدافها الاجتماعية ذات الاولوية العليا.

اجتماع مع الاستثماريين

وقال معالي وزير التجارة والصناعة: اقترح عقد اجتماع مع الاستثماريين وشركات الممولات لسماح وجه نظرهم واخطاهم وجهة نظرنا حول ما نتم مناقشته في هذا اللقاء وتشكيل لجنة من وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة عمان لمناقشة وتبنيه كل هذه المواضيع وكذلك بالنسبة للمنتج الاستهلاكية سوف يكون هناك اجتماع آخر خاص بها.

نور مجلس المناقصات

بعد ذلك القى عزاز بن عزيز الرفادي من مجلس المناقصات بيانا حول دور مجلس

تغلبية: يوسف بن احمد البلوشي محمد محمود عثمان ناصر بن سالم الهنائي

موافقة مبدئية لإعطاء صناعة الدواء العمالية نسبة تفضيل ٢٥ بالمائة

المناقصات في الترويج للمنتجات الصناعية المحلية مؤكداً على ان المجلس اخذ على عاتقه مسؤولية دعم الصناعة الوطنية على كل المستويات باعتبار ان هذا التوجيه من السياسات القائمة التي لا يمكن التخلي عنها في الظروف الراهنة.

مؤثداً على ان المجلس بدأ دعمه لمنتجات الصناعة الوطنية عند اصدار قانون ونظام المناقصات في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٨٤، والذي تضمن ٤ مواد تلزم باعطاء التفضيل ودعم منتجات الصناعة الوطنية.

حيث نصت المادة ١٢ من نظام المناقصات بان يراعى عند اعداد مواصفات تنفيذ الاعمال او المخرجات ان تنقل هذه المواصفات مع طبيعة المنتج العملي.

كما نصت المادة ١٤ من نظام المناقصات بانه عند النشر عن المناقصات التي وضعت لها مواصفات تتفق مع المنتج العملي ان يتم في الاعلان الاشارة الى ان تكون الاصناف العمالية من المنتجات المحلية.

وورد بالمادة ٥ من المادة ٢٠ من نظام المناقصات بان يوضع في قائمة الاسعار ان كان العصف من منتجات الصناعة المحلية.

وجاءت المادة ٢٠ من نظام المناقصات بنص واضح باعطاء افضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بنسبة زيادة في الاسعار قدرها ١٠٪ هناك عدد كبير من مناقصات توريد الاقليات والاتان تحمل افضلية في السعر بنسبة ١٠٪ وهناك مواصفة مبدئية لإعطاء صناعة الدواء العمالية بنسبة تفضيل ٢٥٪.

وقال: اننا منذ صدور قانون ونظام المناقصات نقل المجلس يعزل على تكلفة الخواص في الاجراءات واعطاء التعليمات التي تهدف الى دعم وتشجيع منتجات الصناعة المحلية وذلك باضافة تعليمات ثابتة ومحددة لتستنداد المناقصات الحكومية او باصدار التعزيز الملزمة بالمتفرد، والتي تهدف الى دعم والترويج لمنتجات الصناعة الوطنية.

واضاف: ان دعم مجلس المناقصات رقم ٨٤/١ الذي يوزع جميع الوحدات الحكومية بين التزيم بالمتفرد في استحداث المناقصات او اسنادها لمشتريات الصناعة الوطنية، وفي حالة الترخيص على مواد مستوردة فلا بد من توضيح الاسباب الطبية والاقتصادية التي تبرر ذلك.

اما التعميم رقم ٨٧/١ فهو يؤكد على التعميم السابق ويلزم بمرافعة ما نص عليه في المناقصات الداخلية التي تقع ضمن سلطات الوحدات الحكومية المختلفة.

ويضمن التعميم رقم ٨٧/١ شركات التأمين الوطنية لتفضيل في الاسعار بزيادة نسبة ١٠٪ عن الاسعار المقيدة من شركات التأمين الاجنبية.

اما التعميم رقم ٨٧/٢ فينبه في ظاهره الفرق السوق المحلي بالواردات الاجنبية من السلع المصنعة محليا محليا ويؤكد على ضرورة الالتزام بتعميمي المجلس ٨٧/١ و٨٧/٢ الخاصين باعطاء افضلية في المشتريات الحكومية لمنتجات الصناعة الوطنية.

وجاء التوضيح بالتعميم رقم ٩١/١ الذي يلزم جميع الوحدات الحكومية بتضمين مستندات المناقصات بنظم الملزوم بالمتفرد بشرط ما يحتاجه من مواد ولوازم من منتجات الصناعة الوطنية واعطاء افضلية لزيادة في الاسعار في حدود نسبة ١٠٪ وان يتم اعداد مواصفات الاعمال والمشتريات بما يتفق مع طبيعة المنتجات الوطنية والاشارة الى ان أي عرض لا يلزم بهذه المواصفات سيتم استبعاد.

اما التعميم رقم ٩٧/١ الخاص باستمارة التصديق على المواد المستعمدة في

المشروعات الحكومية فانه يلزم جميع الوحدات الحكومية بالاشارة بن في مستندات المناقصات بنص على ضرورة ان يرفق الملزوم بالمتفرد للمنتجات الوطنية التي يربط في استحداثها في المشروع الحكومي، ويتم تشييد بان قرار اسناد المشروع يتوافق على طبيعة هذه الاستمارة.

وجاء التعميم رقم ٩١/١ بقرار جميع الوحدات الحكومية باستخدام الاستمارة لصافي في جميع المشروعات الحكومية.

وان التعميم رقم ١٠٠/٢ نصت فيه اعادة صياغة استمارة تقييم اداء المقاولين في المشروع من الحكومة وذلك باضافة قائمة بنسبة العمالة العمالية وقائمة اخرى بمنتجات الصناعة الوطنية التي سيتم استخدامها في المشروع الحكومي.

اما التعميم رقم ١٠٠/٣ فقد وجه الى اداء الاعمال الطبية او شراء المنتجات الطبية من الجمعية العمالية للمواد المتكاملة.

وقال: قام المجلس مؤخرا باصدار جدول يلزم مقاول المشروع بتوضيح المنتجات او المواد المستخدمة في المشروع سواء كانت محلية او اجنبية واصحاب عدم استخدام المواد او المنتجات المحلية.

وحول وجود بعض الصعوبات التي تواجه عملية دعم وتشجيع استخدام منتجات الصناعة الوطنية قال عزاز الرفادي: انه بسبب غياب قاعدة بيانات متكاملة لمنتجات الصناعة الوطنية مصنعة محليا حسب انواعها وتكاد غياب المتابعة والاعتماد من استخدام منتجات الصناعة الوطنية التي يتم اعدادها في المشروع حكومي والقطاعات والهيئات التي اقرها مجلس الاعمال والتكامل من استيفاء بعض منتجات الصناعة الوطنية كحد الامني من مواصفات الجودة المطلوبة.

واكد على أهمية القيام باعداد قوائم تصنيف نقل نوع من انواع المنتجات الوطنية وتحديد مواصفاتها وخصائصها واسعارها ان امكن وعرضها على قاعدة للبيانات والمعلومات وتصنيفها حسب طبيعتها ونوعية الاعمال وذلك من خلال موقع في شبكة المعلومات العمالية (الانترنت) يتم ربطه بالمجلس، ويتم من خلاله تبادل المعلومات الاساسية للمنتجين، ويمنح من خلال ذلك التنسيق لتطوير المواقع القائمة للوصول في قاعدة بيانات موحدة لكل من المقاولين والشركات الاستثمارية، وتمشك الموردون المحليين من متابعة المناقصات والمشتريات الحكومية المختلفة لتسويق منتجاتهم من خلالها تشجيعهم على تقديم العروض للخدمات الى الحكومة الالكترونية في اجراءات المشتريات والمناقصات الحكومية.

وتشجيع قيام العلاقات ثورية بين لجان الخبرة المختلفة والمعينين بالجهات الحكومية والامة حلقات عمل لمناقشة الصعوبات والقطاعات والقرارات لتتبادل هذه الصعوبات.

دور لجنة الصناعة

وقال حسين سلمان رئيس لجنة الصناعة والمواصفات بالخبرة ان الموردون والمقاولين لا يتركون الاراء التافهة للقوات المشاورة وغير المشاورة التي تعود على الاقتصاد الوطني من توجيه الاولوية للمنتج العمالي مثل فرض التوظيف للمعنيين.

في جانب عدم اولى للمعنيين بالمنتج العمالي في سرعة الوصول نتيجة للمزاج العسافن وضمان الجودة وضمان التقييم.

واضاف التقيده من قبل الموردون والمقاولين بما اقترنوا به مع الفصاح من تسعير اياهم من استناداتهم من نظام الافضلية الخاص بالمنتج العمالي عند اراء المناقصات.

وحول اراء للاجئين قال ان المكاتب الاستشارية لا تعتمد على مواصفات المنتجات الاجنبية والمواصفات الدولية عند وضع معايير المواصفات للتشريع بالرغم من وجود مواصفات عمالية، مما قد يوحى بتفشي جودة المنتج العمالي.

في جانب اعطاء اهتمام اكبر بالمنتجات الاجنبية والترويج لها، نظرا للمعرفة السليمة بهذه المنتجات.

بالاضافة الى قلة الرغبة في التعرف على المنتجات العمالية وغياب روح التعاون بين المكاتب الاستشارية والصناعة العمالية للاستفادة من مزايا المنتج العمالي.

وقال الاهتمام لدى بعض المكاتب الاستشارية لاخذ بالمواصفات المخشيرة المتوفرة لدى المصنّعين عند تحديد المواصفات والاصرار على شهادات الاخبار الدولية التوعوية.

واكد ان الجهات الحكومية والشركات الكبرى والقطاع بالرغم من قناعة الاتراء العلية فيها باعطاء الاولوية للمنتج العمالي، الا ان هذا المبدأ لا يتطابق من قبل السلطات التنفيذية نظرا لاعتماد على نوعية المنتجات العمالية التي سبقتها في نظام يوفر اضعا للمشتريات المحلية وعدم وجود وسائل مراقبة فاعلة على الجهات المستفدة للتأكد من الالتزام باستخدام المنتجات العمالية وعدم واعي الموظفين المعنيين بالمعية دعم المنتج العمالي.

وزير التجارة يرد على استفسارات وأسئلة أصحاب المصانع

مقبول: لا يمكن زيادة نسبة الدعم اكثر من ١٠ بالمائة

خطا لتوحيد المواصفات الخليجية

قالت سفارة بنت سالم الغيلاني مديرة عظمة الجودة بالشريعة العامة للمواصفات والمقاييس ان المديرية العامة للمواصفات والمقاييس تعتبر ضمن الاعضاء الجوهريين في هيئة المواصفات والمقاييس بدول مجلس التعاون حيث ان الهيئة قائمة الآن على توحيد المواصفات وذلك بمفضل توحيد الاتحاد العمركي لمختلفات تتناول هذه الدول ان توجد جميع المواصفات والقياسات في الكثير من المنتجات ذات المواصفات الخليجية المتوافقة، وقالت انه يحاول بالاعتماد على المواصفات الخليجية لتبنيها خلية خليجية وفي حالة التذات التي لا توجد بها اية مواصفات يتم اعتمادها بمواصفات عالمية.

واشارت سفارة الغيلاني الى انه توجد لجنة واجتماعات دورية خلال هذا العام وذلك من اجل اطلاق مواصفة خليجية والتي تضمن استاعتنا وموجودة في معظم دول الخليج فتوجد مواصفات للمنتجات ويتم تحديثها.

وقالت: اننا نحاول الاسراع في توحيد المواصفات مع دول مجلس التعاون وتكون مغطيا شاملة للمنتجات وتغطي المنتجات المستوردة والتي تصنع في الدول.

واضافت: يوجد تمسك للكثير من المنتجات العمالية ويحاول اتي منتج لانه يكون افضل مما هو عليه في السابق وبالتالي يعطى في مستوى الجودة الموجود به وتكاليف انتاجه باهظة.

وقالت: توجد رقابة على الكثير من المنتجات ونحاول ان تكون لدينا خطة وان نراقب المنتجات في مصانعنا.

واشارت الى ان دور المديرية العامة للمواصفات والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة هو الرقابة على المنتجات وتوجد لدينا خطط

السعر مهم جدا للمنتج الصناعي مؤكدا معاليه ان التناقص التي يعاني منها المنتج الصناعي مستهدفا لارادة الجديدة والمواصفات الجيدة وتراء معدلات الإنتاج بطريقة أفضل واسهل والفضل والاستفادة من خبرة الدول التي سبقتها في الصناعة والتي تستطيع ان تنتج بسعر أقل للخدمة فحضر تعرف ان الدعم في السليمة ليس دعم فقط بل لتلافيف.

واضافت حواجر عديدة تعيق القطاع الخاص والصناعة العمالية ومنها الفروض البسيطة واعطاء الفرص على الاتراح وموضوع اعطاء الرسوم الجبركية على منتجات الإنتاج وموافقات اخرى عديدة فالآن جاء دور القطاع الخاص بان يحسن من الإنتاج في نفس الوقت لا بد ان تدعم دورها من مجلس المناقصات والجهات الحكومية.

والاستثماريين وشركات المقاولين لا بد من بلل الجهود الكبير وذلك لرفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ومساعدة الصناعة على لها دورا في السوق العمالية.

وقال معاليه: اننا دائما نحكي في المنتج الاجنبي والتسويق والرعاية للمنتجات الاجنبية اكثر بكثير من رعاية والتسويق للمنتجات العمالية، فعلى الصناعة

قال معالي مفوض بلديات ووزير التجارة والصناعة: هناك دور للاستشاري ودور للحكومة ودور للمصنع على هذا القدر، تزيد البحث عن دور الاستشاري وانما يحصلوا الاستشاري ان يدخلوا المواصفات والمناقصات للمنتج المحلي وايضا الشارح القائمة على العاز.

تتطلب منتجات لم تدخل فيها الصناعة العمالية حتى الآن وتطابق في بعض منتجات اجنبية فمستفدة للمنتجات الوطنية في الصناعات الكبيرة ما زالت مساهمة صغيرة وتطابق القطاع الخاص بالاقبال على المنتج العمالي وذلك الجهات الحكومية والمسؤولين قبل اصدار القرار التأكيد من ان الاستشاري لم يحصل على منتج وطني محدد.

وبمواصفات جيدة.

وقال: ان المواصفات والمقاييس لا بد ان تكون عالية والمواصفات العمالية والخليجية هي مواصفات عالية اجريت عليها بعض التعديلات لانها اما مواصفات امريكية او بريطانية وذلك فاقوا مواصفات العمالية هي كلها مواصفات اوروبية ويجب ان تستمر في ذلك حتى يكون المنتج العمالي ذا جودة عالية.

وتعليق على الورق فقط ويمكن للجنة المتابعة متابعة حقيقيا الاستفادة من نسبة ١٠٪ للمنتج المحلي.